

دعماً لموازنة الدولة

فبيل الملاح

دفعني لكتابة هذا المقال ما سمعته في الأخير بأن وزير المالية قال في حديث له إنه ليس من المعقول أن يقوم موظفون في المالية بتعليم التجار على كيفية التهرب من الضريبة وأن وزارة المالية بصدد إعداد تشريع ضريبي جديد.

نكرني هذا التصريح بما سبق وقاله وزير مالية سابق منذ أكثر من عشر سنوات أمام مجلس الشعب بأن مراقبي الدخل يفوتون على خزينة الدولة عشرات المليارات نتيجة تلاعبهم بتحقيق الضرائب المستحقة على التجار.

وكنت أتوقع منذ ذلك التاريخ أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بالتصدي لظاهرة التهرب الضريبي ومحاسبة العاملين في الدوائر المالية الذين يتواطؤون مع المكلفين، وكذلك محاسبة المحاسبين القانونيين الذين يعتمدون البيانات الضريبية المقدمة من التجار وسائر المكلفين وفقاً للقانون ٣٣ وغالباً هم الذين يعدونها وتظهر أرباحاً ضئيلة أو خسارة.

علماً أن الدوائر المالية لا تعتمد ما يظهر في هذه البيانات الضريبية وتقوم اللجان المختصة بفرض الضريبة التي تراها، ورغم ذلك فإن الضريبة المحققة تبقى أقل بكثير من الضريبة المتوجبة على الأرباح الحقيقية.

وهنا أسأل: ما الإجراءات المتخذة بحق هؤلاء المراقبين والمحاسبين القانونيين؟ وما الإجراءات المتخذة لوضع الضوابط والأسس التي تحد من التلاعب بالتكليف الضريبي؟ لم أسمع عن أي إجراء بهذا الصدد.

كتبت مقالاً في صحيفة «الوطن» نشر بتاريخ ١٣/١٢/٢٠١٦ بعنوان «هموم معيشية»، ذكرت فيه أن هناك وجهاً آخر للفساد يتمثل في قيام بعض المحاسبين القانونيين بمساعدة التجار وأصحاب الأعمال للتهرب من دفع الضرائب المستحقة عليهم من خلال اعتمادهم ميزانيات غير حقيقية لا تظهر الأرباح الفعلية، وأن هذا الأمر شائع منذ زمن طويل، وأخذ شكلاً قانونياً عندما فرض القانون على المكلف تقديم البيان الضريبي معتمداً من محاسب قانوني، وأن ذلك أدى إلى فوات عشرات بل مئات المليارات على خزينة الدولة وهذا ما صرح به أحد وزراء المالية السابقين.

وتساءلت في مقال نشرته صحيفة «الوطن» بتاريخ ١٣/١٢/٢٠١٨ بعنوان: «السؤولية والشفافية» لماذا لم تصدر وزارة المالية بياناً بقيمة المبالغ التي استردتها من الفاسدين؟ وذكرت أننا سمعنا كثيراً عن فاسدين أجليوا للقضاء وقضوا مدة محددة في السجن وخرجوا بعدها من دون أن يسدوا المبالغ المحكومين بها، وبعد فترة عادوا إلى حياتهم الطبيعية ليتبعوا بثروتهم التي نهبوها وهربوها خارج البلاد، وتساءلت أيضاً: ألا يجب تعديل القانون ليبقى المحكوم عليه بمبالغ محددة في السجن إلى أن يقوم بتسديدها مع فواتها وغراماتها؟ ليس من غير المعقول أن يحبس السارق المرتشي الفاسد لمدة لا تزيد على سنة مهما بلغت المبالغ التي حكم بها؟ لكن للأسف لم يجب أحد على تساؤلاتي وما تمنيته؟

إن واقع الحال وتراجع واردات الخزينة بشكل كبير نتيجة الأزمة التي تمر بها سورية وتزايد الأعباء المترتبة على موازنة الدولة يتطلب العمل بشكل جدي لتحقيق الأموال المنهوبة من الفاسدين والمفسدين ولا سيما الصادرة بحكم أحكام قضائية، وإن اقتضى الأمر إصدار تشريع استثنائي يحقق ذلك.

وكذلك وضع الآليات الناجمة بتطبيق النظام الضريبي تطبيقاً صحيحاً، وأعتقد أن المشكلة ليست في القانون وإنما في تطبيق القانون واستغلال بعض الثغرات فيه وتفسير أحكامه تفسيراً خاطئاً خلافاً لغاية المشرع وقصد.

ولا بد من وضع الضوابط اللازمة لمحاسبة ومساءلة الذين يتلاعبون بتحويل الضرائب المستحقة للزخينة، وعلى جمعية المحاسبين القانونيين تحمل المسؤولية في محاسبة المحاسب القانوني الذي يساعد على التهرب الضريبي وتغطية العمليات المشبوهة والتلاعب في حسابات وميزانيات الشركات. ليكون كل ذلك دعماً لموازنة الدولة.

باحث ووزير سابق

«الوطن» تنشر كل ما يتعلق بجديد معاملة الوحيد

السماح بدخول البلاد لإجراء المعاملة حتى لمن صدرت بحقهم مذكرة بحث إلغاء ضبط الشرطة والاستعانة عنه فقط بالبيان العائلي

محمد منار حميجو

كشفت مصادر في مديرية التجنيد العامة أنه تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتسهيل معاملات الوحيد وخصوصاً للمقيمين خارج البلاد، موضحة إمكانية منحه موافقة سفر بعد حالة اضيابة الوحيد إلى الجهات المختصة للتحقق من وحدانيته. وفي تصريح لـ «الوطن»، أوضحت المصادر أنه بالإمكان للمغترب الوحيد المتخلف القدم من البلاد وكف البحث عنه إلى أن يتم التأكد من وحدانيته. ولغقت المصادر إلى أنه تم إلغاء النماذج ٢١ التي كانت توقع من السفارة السورية في بلد الاغتراب ومن وزارة الخارجية والمغتربين في سورية وتم الاستعاضة عنها بنموذج موقع من مقدم الطلب سواء كان مقدمه المكلف أو أحد ذويه وعلى مسؤوليته. واعتبرت المصادر أن هذا الإجراء سهل كثيراً على المغتربين المكلفين الوحيدين وخصوصاً في الدول التي ليس فيها سفارات بحكم أنه من الممكن أن يضطر المكلف السفر إلى دولة أخرى فيها سفارة للقيام بإجراء التوقيع على النماذج ٢١ الخاصة في معاملات الوحيد، وأكد المصدر أن الإجراء الثاني الذي تم اتخاذه لتسهيل معاملات الوحيد إلغاء اعتماد وثيقة ضبط شرطة الموقع من مختار الحي والشهود والاستعاضة عنها بالبيان العائلي الصادر من الأحوال المدنية، معتبراً أن البيان العائلي أدق بحكم أنه صادر من الأحوال المدنية وبالتالي أنه في حال كان هناك تزوير فيه فيتم محاسبة الموظفين الذين أقدموا على هذا الفعل.

ورأت المصادر أن من إيجابيات هذه الإجراءات أنه أصبح بإمكان المكلف الحصول على تأجيل وحيد مؤقت أو إعفاء وحيد نهائي بأسهل الإجراءات وأصبح بإمكان المكلف الدخول إلى البلد وحصوله على

موافقة سفر وإزالة النشرة الشرطة بحق حتى يثبت أنه وحيد.

وتتضمن الأوراق التي يحتاجها المغترب الوحيد والمكف لتقديمها للسفارة صورة عن جواز السفر وعن دفتر العائلة واستمارة خلية تملأ من المكلفين الموجودين خارج البلاد وعلى مسؤوليتهم لإجراء فحوصهم إضافة إلى نماذج ٢١ تتضمن تصريح المكلف ووالديه وهذه الوثيقة تم إلغاؤها في الإجراء الجديد. ومن الأوراق المطلوبة طلب خطي من المكلف أو المجدد أو الاحتياطي أو أحد ذويه وصورة إخراج قيد نفوس



عائلي صادرة عن أمانة السجل المدني وتصريح خطي يتعهد فيه بموجبه مراجعة شعبية تجنيده كل ثلاث سنوات لتجديده معذرتة، إضافة إلى تقرير طبي لوالد ووالدة المكلف غير القابلين للإلجاب وفق الشروط المنصوص عنها. وفي الغضون أكدت المصادر أنه تم تسهيل إجراءات معاملات دفع البديل من جهة اختصار الوقت الذي تتطلبه المعاملة، موضحة أن إنجاز المعاملة يتم خلال مدة أقصاها ٣٠ يوماً وحالياً يتم إنجازها خلال أيام وخصوصاً القادمة من خارج المحافظات.

أصبح بإمكان الوحيد المغترب أو ذويه تقديم الطلب في شعبته بدلاً من النماذج ٢١ التي تحتاج إلى تصديق السفارة والخارجية
معاملة دفع البديل تنجز بسرعة في إدارة التجنيد

واعتبر المصدر أن اختصار الوقت في معاملات دفع البديل جاء من باب تسهيل الموضوع على المواطنين وهذا يأتي من ضمن العمل الكبير الذي تقوم به المديرية، لافتاً إلى أن الإلزام على شعب التجنيد وكانت هناك العديد من الشكاوى سابقاً حول تأخر معاملات دفع البديل التي من الممكن أن تستغرق أكثر من شهر إلا أن هذه الشكاوى خفت كثيراً نتيجة السرعة والإجراءات التي اتخذتها المديرية في هذا الموضوع وهذا ما انعكس إيجاباً على المواطنين.

مخبر حكومي في القنيطرة يعتمد على الأطفال لسد النقص بالعمال

دبيات: بعض المديريات اشتكت أن أسعار الورق والقرطاسية في السورية للتجارة أعلى من السوق

طالب بإجراء صيانة للمخبر، مضافاً: التكلفة نحو سبعة ملايين والإصلاحات حالياً متوقفة من الوزارة وغالباً تتم حالياً على حساب المشرف، لافتاً إلى الحاجة لإنتاج ١٤ طناً لتشغيل ورديتين صباحية ومسائية نظراً لارتفاع أجور اليد العاملة وإمكانية إجراء الإصلاحات الضرورية شريطة عدم تحويل المعتمدين للمخبر، علماً أن الإنتاج الحالي فقط ٩ أطنان ووردية صباحية. رئيس مركز سيروينكس بسام جاسم عرض اقتراح المركز لأي أجهزة أو شاشات والعمل حالياً مقتصر على الصيانة فقط ولا تغطي رواتب العمال الثلاثة العاملين بالمركز، علماً أن المقر الحالي يفتقر إلى بلور للتوافق وبجاجة إلى صيانة كاملة بعد إغلاقه نحو خمس سنوات خلال الأزمة. ولقت مدير فرع العمران أكرم المعاون إلى المبيعات التي بلغت نحو ١١ ألف طن وبقية نحو نصف مليار ليرة وعملية البيع تتم بموجب البطاقة الشخصية للمواطنين وبالكميات التي يريدونها، على حين أن مبيعات الحديد والبطاريات في حدودها الدنيا بسبب توجه القطاع العام للسوق المحلية.

الدولة وللتخفيف من أعباء الالتزامات المترتبة عليهم من نفقات بداية العام الدراسي وفصل الشتاء والموتة. وأوضح مدير التجارة الداخلية علي زيتون أن حماية المستهلك تمكنت من تنظيم ١٠٠ ضبط نوعي خلال الشهرين الماضيين تمحورت حول عدم تداول الفواتير وتقص الوزن بالأقران وموزعي المازوت وعدم الإعلان عن الأسعار أو البيع بسعر زائد، مؤكداً توافر جميع المواد التموينية والأساسية بأسواق المحافظة وعدم ملاحظة فقدان أي مادة أو سلع. وأثار مدير المخبر الآي شريفة الشعيان قضية نقص اليد العاملة والاستعانة بأطفال دون السن القانونية لسد هذا النقص رغم اعترافه بمخالفة الأنظمة ولكن بهدف إبقاء المخبر في حالة إنتاج دائمة، مبيناً أنه تمت مخاطبة الجهات المعنية بالعديد من الكتب والوعود بدعم المخبز بالكادر بعد إجراء مسابقة بالخابز، موضحاً حاجة المخبر إلى صيانة ضرورية قبل فصل الشتاء لمنع تسرب المياه من السطح. ومن جانبه مشرف المخبر الاحتياطي ماجد العلي

خسائر كبيرة. وبين دبيات أن رغيغ الخبز خط أحمر لا يمكن المساس به أو التهاون بتدنّي إنتاجه وعلى الجهات المعنية متابعة تحسين النوعية لأنه غير مقبول على الإطلاق أن تكون الجودة متدنية وخاصة بعد توفير كل مستلزمات الإنتاج، متوفاً بأن بعض المديريات اشتكت من أن أسعار الورق والقرطاسية في السورية للتجارة أعلى من السوق المحلية رغم إصداره تعميماً إلى الجهات العامة لاستيراد القرطاسية (ومواعين) الورق من السورية للتجارة. وبين مدير فرع السورية للتجارة فراس مهاوش عدم قيام أي جهة حكومية بالقنيطرة بشراء القرطاسية أو الورق من صالات المؤسسة والمواد متوافرة وبأسعار أرخص من السوق المحلية والدليل إقبال المواطنين خلال معرض القرطاسية الذي تم افتتاحه الشهر الماضي. وأشار إلى إمكانية تقسيط المواد للعاملين بالدولة والمتقاعدين بقيمة مليون ليرة وبالتنسيق مع مصرف التسليف الشعبي، إضافة إلى قرض ٣٠٠ ألف ودون فوائد والتسديد بعد ستة أشهر خدمة للعاملين

الوطن - القنيطرة

شدد محافظ القنيطرة همام دبيات على عدم السماح للتجار بالمضاربات والتحكم بالأسواق واحتكار المواد والعمل على وضع حد للمتلاعبين بقوت المواطن كالتوقف عن شراء منتجات المحافظة للضغف على المزارعين للحصول عليها بسعر رخيص. وأكد خلال اجتماع الأسرة التموينية ضرورة استمرار ائشاب المواد التموينية وتوفيرها للمواطنين والمحافظة على الأسعار وأهمية تدخل القطاع الحكومي ممثلاً بالسورية للتجارة والتوجه إليها بفتح صالاتها أيام العطل وخلال الفترة المسائية نظراً لإقبال اللافت عليها. وأشار محافظ القنيطرة إلى قيام بعض التجار بالإحجام عن شراء مادة الحليب من المربين من أجل تكديسها وعدم قدرة الأهالي على تصريف كميات الإنتاج الكبيرة من أجل الضغط على المربين لبيع المادة بسعر رخيص، مضيفاً إنه نظر لذلك يجب على جهات القطاع العام التدخل وشراء المادة من المربين من أجل دعمهم والوقوف إلى جانبهم وعدم تكبيدهم

القاضي: ارتفاع معدل الإنتاج في وحدة المساحة من ١٥٤ كغ إلى ٣٥٠ كغ في الدونم

قطاف ٩٥٠٠ طن من الأقطان وتسويق ٨٦١ طناً ٢٢ عربة شاركت في المهرجان كان الأجمل بينها عربة مؤسسة حطج الأقطان

محمود الصالح

بلغت الكميات المسوقة من الأقطان في مراكز دير الزور وحلب وحماة حتى مساء أمس الأول ٨٦١ طناً، على حين لم تبدأ عمليات التسويق في الرقة والغابا حتى الآن نظراً لتأخر نضج المحصول فيها.

وعلى الرغم من خروج أهم المساحات التي تزرع بالقطن من الخطة إما لأنها خارج السيطرة كما هو الحال في الرقة والحسكة ودير الزور، وإما نتيجة ارتفاع تكاليف الزراعة كما هو الحال في حماة وحلب، فقد بدأ إنتاج «الذهب الأبيض» ينمو بشكل واضح، حيث تشير المعطيات الأولية إلى إمكانية أن يتم استلام أكثر من ١٥٠ ألف طن من القطن المحبوب من مختلف المناطق، علماً أن تقديرات وزارة الزراعة هي ١٢٦ ألف طن، وفي حال تمكن الفلاحين من أبناء المناطق الشمالية في الرقة وفي الحسكة من إيصال أقطانهم إلى مراكز الاستلام في المناطق الأمانة ستصل الكميات المستلمة إلى أكثر من ٢٥٠ ألف طن، وقد يساعد في ذلك الأسعار الجزية للقطن التي حددتها الحكومة بـ ٣٦٠ ليرة /كغ، حيث ستدفع المؤسسة العامة لحج وتسويق الأقطان وهي الجهة المكلفة شراء القطن بمبلغ ٣٠٠ ليرة /كغ وتحصل الحكومة ٦٠ ليرة، وذلك بهدف تشجيع إنتاج هذا المحصول الإستراتيجي، وتبقى أسعار القطن في سورية أعلى بمبلغ ١٠٠ ليرة /كغ من الدول المجاورة، أما أسعار الأقطان المنتجة للذبور التي تم التعاقد فيها مع مؤسسة



إكتار البذار فيضاف إليها مبلغ ٣٦ ليرة لكل كيلو أي يصل سعر الكيلو إلى ٣٩٦ ليرة. وكشف مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة محمد عبد المعين قضماني عن قطاف ٩٤٩٣ طناً من القطن في مختلف المحافظات حتى مساء أمس الأول وكانت الكمية الأكبر من دير الزور ٤٥٠٠ طن تلتها الرقة ٣٠٠٠ طن ثم الحسكة ١٩٠٠ طن وحلب ٨٣ طناً والغابا ١٠ أطنان، والسبب في تفاوت كميات الإنتاج هو طبيعة المناخ في كل منطقة وموعد نضوج المحصول فيها، حيث

جميع الأقطان المزروعة في البلاد سيتم استلامها سواء كانت مرخصة أم غير مرخصة

الجهات الحكومية والخاصة والمنظمات الشعبية، وكانت المشاركة الأبرز لكومية من رجال القوات المسلحة، وهي للمرة الأولى، من خلال عروض عسكرية لافتة اهتماماً وترحيباً كبيراً من الحضور، إضافة إلى مشاركة قوى الأمن الداخلي في عروض مميزة، وحصلت عربة المؤسسة العامة لحج وتسويق الأقطان على المرتبة الأولى في العريبات المشاركة كأفضل عربة، وسيتم خلال الأيام القادمة تكريم جميع العريبات المشاركة من اللجنة العليا للمهرجان القطن. وعن الحقول والفلاحين والجمعيات التعاونية الفائزة لهذا الموسم بين مدير مكتب القطن أنه تم تكريم ٢١ مزارعاً بجوائز مادية ومعنوية حيث تم تكريم ٤ جمعيات الأولى بمبلغ ١٥٠ ألفاً والثانية ١٤٠ ألفاً والثالثة ١٣٠ ألفاً والرابعة ١٢٠ ألفاً، على حين كانت جوائز الأفراد الأولى ١١٠ آلاف والثاني ١٠٠ ألف والثالث ٩٠ ألفاً والرابع ٨٠ ألفاً، إضافة إلى تكريم معنوي على خلال هذا سيا تذكارية، هذا فيما يخص التكريم على مستوى القطر، أما تكريم المحافظات فقد تم تكريم كل مزارع على مستوى المحافظة بمبلغ ٥٠ ألف ليرة وهدية تذكارية.

سيتم تسويقها إلى محالج الأقطان في حلب وحماة وحمص ومراكز الاستلام في دير الزور والرقة. وأشار مدير مكتب القطن إلى أنه وفقاً للقانون ٢٩ فإن جميع الأقطان المزروعة في البلاد سيتم استلامها سواء كانت مرخصة أم غير مرخصة، لكن الإهتمام يتجه نحو استلام كل إنتاج الوطن من هذا المحصول الإستراتيجي. وعن مهرجان «الذهب الأبيض» الذي أقيم في حلب بعد توقف لعدة سنوات قال القاضي: شارك في هذا المهرجان ٢٢ عربة مثلت مختلف

لأن عملية رفع متوسط الإنتاج في وحدة المساحة يساهم في رفع الربحية الاقتصادية لهذا المحصول لمصلحة الفلاح والدولة. ويعزو الفلاح سبب ارتفاع معدل الإنتاج إلى توافر الظروف المناخية المناسبة خلال مرحلة نمو المحصول، وكذلك إطلاق الأعداء الحيوية ضد آفات القطن في المرحلة المناسبة ما أدى إلى تراجع الإصابة من ٤ بالمئة إلى ٠.٥ بالمئة، وقدر القاضي كميات الإنتاج في المناطق الأمانة بحدود ١٢٦ ألف طن من القطن المحبوب التي

القطن في دعم الاقتصاد الوطني.